

إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية
-دراسة التجربة التركية-

**The Problematic of the Convertibility of the Algerian Dinar and its
Role in Limiting the Resort to the Parallel Market - Turkey's Case
Study**

مراكشي حياة¹، أ.د ملياني حكيم²

¹ جامعة سطيف-1 - meliani58@yahoo.fr

² جامعة سطيف-1 - hayethayet33@hotmail.com

تاريخ النشر: 2019/03/06

تاريخ القبول: 2018/12/08

تاريخ الاستلام: 2018/10/24

ملخص:

بهدف دراسة أثر قابلية تحويل الدينار الجزائري في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية تمت دراسة حالة تركيا من خلال استعراض مدى قدرتها على إصلاح عملتها في ظل التقلبات التي مرّت بها تحت ضغط الأزمات التي شهدتها الاقتصاد التركي ما خلق فجوة كبيرة بين سعري الصرف الرسمي والموازي، حيث وصلت تركيا إلى إصلاح كلي لعملتها من خلال خلق عملة جديدة وُحِدَت السوقين بنجاح، ومنه فخلق عملة جديدة وجعلها قابلة للتحويل بشكل كلي في ظل نظام صرف مرن مرفوق بتحرير حسابات رأس المال ووجود احتياطي صرف كافٍ لن يشكل خطراً على وضعية الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: الدينار الجزائري؛ السوق الموازية؛ التحويل؛ الليرة التركية.

تصنيفات JEL : F30 ، E60.

Abstract:

In order to study the impact of the convertibility of the Algerian dinar in reducing the resort to the parallel market, we take Turkey as a study case by reviewing the ability to reform the currency to face the many fluctuations thus had had to undergo, and the many economic crises that it witnessed which created a big gap between the official and parallel

exchange rate, where Turkey has completely reformed its currency by creating a new currency and successfully united the two markets. So, creating a new currency and making it fully convertible under a flexible exchange system and liberalizing capital accounts and maintaining sufficient exchange reserves will not pose a threat to the national economy.

Keywords: Algerian Dinar; Black Market; Convertibility; Turkish Lira.

Jel Classification Codes: F30 ,E60.

1. مقدمة:

يبين واقع الاقتصاد الجزائري أن قيمة الدينار متدهورة جدًا كنتيجة حتمية ومنطقية لظهور السوق الموازية في منتصف السبعينات بسبب الطلب المتزايد على العملة الصعبة وأزمة البترول في 1986، حيث بدأ التوجه نحو اقتصاد السوق من أجل الوصول بالدينار نحو السعر التوازني، فإشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري سواء بشكل كامل أو جزئي سوف يكون له آثارًا على الجانب الاقتصادي والمالي من جهة وسوق الصرف من جهة أخرى، وانطلاقًا من هذا الاهتمام فإنّ الدراسة الحالية سوف تبحث في إبراز إشكالية قابلية تحويل الليرة التركية على الوضعية الاقتصادية في تركيا عمومًا والتخلي على سوق الصرف الموازية بشكل خاص ومحاولة الاستفادة من هذه التجربة فيما يخص الدينار الجزائري وبناءً على ذلك سوف تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى قابلية تحويل الدينار الجزائري وما دورها في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية وما هي الدروس المستفادة من التجربة التركية؟

1.1. فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- الانتقال إلى التحويل الكلي للعملة في ظل نظام صرف مرن مرفق بتحرير حسابات رؤوس الأموال ووجود احتياطي صرف كافٍ لن يشكل خطرًا على وضعية الاقتصاد الوطني؛
- إعادة تسمية العملة تمثل الحل الأمثل لاسترجاع الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية؛
- يمكن الاستفادة من التجربة التركية في التعامل مع الإشكالية المطروحة.

2.1. أهداف البحث: يهدف إلى معرفة أثر قابلية تحويل الدينار الجزائري على الوضعية الاقتصادية والمالية ومدى قدرة نظام الصرف المتبع في الاقتصاد الجزائري على تقليص الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي والحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي من خلال استخلاص دروس من تجربة تركيا التي نجحت سياساتها في التعامل مع السوق الموازية والنهوض بالعملة التركية في ظل التقلبات التي مرت بها.

3.1. منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على منهج الوصف والتحليل في سبيل التشخيص السليم والوصف الدقيق لموضوع الدراسة من مختلف جوانبه بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة فيما يخص التجربة التركية في تعاملها مع إشكالية قابلية تحويل الليرة.

2. أساسيات حول التحويل: سيتم التعرف على التحويل من خلال النقاط التالية:

1.2. ماهية التحويل: يمكن تعريف التحويل وتمييز أنواعه وشروط تحقيقه فيما يلي:

1.1.1. تعريف التحويل: كان التحويل يعني: "الحق في تبديل عملة معينة إلى ذهب وفق سعر صرف

مُعطى (La convertibilité du dirham Marocain, p : 02) ، كما عُرِّف بأنه: "هو إمكانية التحويل الحر لعملة وطنية بعملة أجنبية وفق سعر صرف معطى"؛ فالتحويل هو إمكانية الحصول على القيمة المعاكسة لعملة معينة معدنيًا أو ورقيًا أو عن طريق الذهب.

2.1.2. أنواع التحويل: يمكن تقسيمه كما يلي (Benjelloun, 1994, p: 57):

- **الطريقة الأولى:** يُقسم إلى تحويل العملة وفقًا للعمليات المحققة وفيه التحويل الجزئي والتحويل الكلي، وتحويل العملة وفقًا للعملاء المعنيين وفيه التحويل الداخلي أو الكلي والتحويل الخارجي أو المحدود؛

- **الطريقة الثانية:** يُحدد وفق ثلاثة أصناف منها مالكي العملة الصعبة، الهيئات أو المؤسسات النقدية وفيه تحويل الحساب الجاري وتحويل حساب رأس المال وثالثًا الإطار الجغرافي .

3.1.2. قواعد التحويل وشروطه: يقوم على ثلاث قواعد هي: (Perrault. J, 2002, p: 37): رفع جميع القيود المفروضة على المدفوعات الدولية وعدم استخدام تدابير نقدية تمييزية مثل اتفاقات الدفع أو تطبيق سعر الصرف المتعدد، وكذا الالتزام بضمان قابلية تحويل الأصول المحتفظ بها في الخارج.

كما نجد بعض الشروط الأساسية لنجاح عملية التحويل: أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي فعالة من

أجل تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والموارد المتاحة؛ تثبيت سعر الصرف عند مستوى توازني دون قيود للصرف لتحقيق التوازن المالي الخارجي؛ احتياطات كافية تمكن من احتواء الصدمات الداخلية والخارجية.

2.2. التحويل الكلي: يمكن التعرف على التحويل الكلي من خلال النقاط التالية:

1.2.2. تعريفه: هو النظام الذي يسمح بتغيير العملة الوطنية إلى عملة أجنبية صعبة من أجل كل العمليات المتعلقة بالحسابات الجارية وعمليات رأس المال دون وضع قيود بالنسبة للمقيمين أو غير المقيمين (Pawel H, 1985, p: 115).

2.2.2. إيجابيات وسلبيات التحويل الكلي: يسمح التحويل الكلي في الواقع (Zouheir el kadhi, 2011, p: 10): الحماية من مخاطر الصرف بتنوع المحفظة المالية للأعوان الاقتصاديين؛ تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية؛ القضاء على جميع العقبات التي تعترض عملية تحرير التجارة الخارجية؛ الحد من المشاكل المتعلقة بتمويل النقد الأجنبي. كما ينتج عنه آثار سلبية كما يلي: يكشف عن عدم استقرار أنظمة الصرف؛ هروب رؤوس الأموال والمضاربة على العملة المحلية في بلد يتميز باختلال اقتصاده الكلي؛ إمكانية زيادة تقلبات سعر الصرف الناتجة عن تقلبات حركة رؤوس الأموال.

3.2.2. شروط الانتقال من التحويل الجزئي إلى التحويل الكلي: من الشروط التي تضمن نجاحه وكذا استدامته نجد (Nsouli. S, Manuel. G, 1996, p: 11): السياسة المالية الحكيمة وتمويل حساب المعاملات الجارية عن طريق حركة رؤوس الأموال بوجود احتياطي صرف كافٍ ومستقر؛ وكذا ضرورة وجود هامش أوسع لسعر الصرف للتكيف مع تغيرات العرض والطلب في السوق؛ كما أنه من الضروري تحرير الإطار الاقتصادي الكلي للتحفيز على الاستثمار وكذا الحواجز الجبائية والرقابة على الأسعار وأسعار الفائدة والقيود على سوق العمل وتشغيل نظام السوق لانتقال أفضل للتحويل.

3. سوق الصرف: نظرًا لأهميته في توسع المبادلات التجارية الخارجية سيتم التعرف على سوقه كما يلي:

1.3. سوق الصرف الرسمي: يمكن التعرف على سوق الصرف الرسمي من خلال ما يلي:

1.1.3. تعريفه: يعرف على أنه "السوق التي يتم في إطارها تحويل العملات لبعضها، أو" الإطار المؤسساتي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى (وليد صاني، 2009، ص: 182)؛

فهو ذلك الإطار التنظيمي الذي يتم فيه شراء وبيع العملات الأجنبية مقابل عملات وطنية.

2.1.3. أهميته: تتمثل في (سعود جايد، 2008، ص: 111): تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول؛ تقديم الائتمان للتجارة الخارجية؛ تزويد التسهيلات للتغطية والمضاربة.

3.1.3. المتدخلون فيه: البنك المركزي؛ البنوك التجارية وبنوك الاستثمار؛ السماسرة؛ المؤسسات المالية غير المصرفية، المستخدمين التقليديين، العملاء الخواص، المضاربون؛ مؤسسات النصح والإرشاد.

2.3. سوق الصرف الموازية: يمكن التعرف على سوق الصرف الموازي من خلال ما يلي:

1.2.3. تعريفه: هو السوق الذي يتم فيها تفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات؛ يتميز بسعر غير مفروض يتحدد بحرية ويسمى بسعر الصرف الموازي (Miguel kiguel, 1995, p: 22).

2.2.3. أسباب ظهور سوق الصرف الموازية: أهمها: الرقابة على الصرف؛ ندرة وقلة العملة الصعبة؛ عملية تبيض الأموال والمتاجرة في المنوعات؛ علاوة على معدل الصرف في السوق السوداء حتى تبرر تحمل المخاطرة والانخراط في معاملات هذه السوق؛

3.2.3. محددات سعر الصرف في السوق الموازية: يتحدد حسب العرض والطلب كالاتي:

- **محددات العرض:** والتي يمكن أن تأتي من عدة مصادر منها: تحويلات المغتربين؛ العمال الأجانب؛ رصيد السياح الأجانب؛ عمليات تزييف فواتير التجارة؛ عمليات التهريب (بالخصوص رؤوس الأموال)؛
- **محددات الطلب:** تمويل العمليات الخارجية؛ عمليات الاستيراد والتهريب وكل العمليات غير القانونية؛

سياحة المقيمين؛ المدفوعات غير المنظورة كعمليات تمويل تجارة المخدرات.

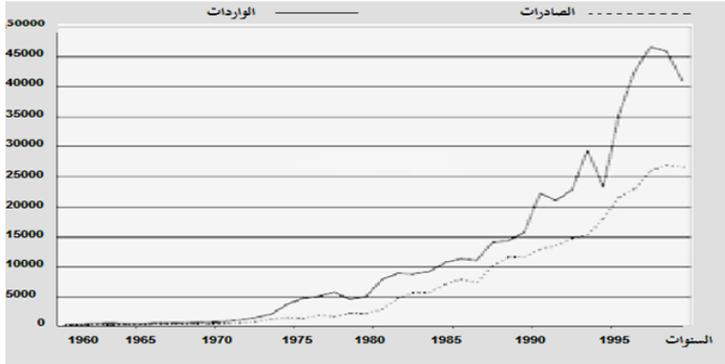
4. دراسة تحليلية: قابلية تحويل الليرة التركية والوضعية الاقتصادية لتركيا في ظل انتقال الاقتصاد التركي من الهوة إلى الانتعاش

1.4. تركيا ما قبل 1980 سياسة انغلاق وتدخل حكومي (الليرة التركية في ظل هيمنة السوق الموازية):

1.1.4. التجارة الخارجية في تركيا من 1960 إلى 1979: تميزت هذه الفترة بضعف في المبادلات

الخارجية، حيث نلاحظ انخفاض نسبة الصادرات والواردات كذلك نظراً لسياسة التصنيع المتبعة والقائمة على إحلال الواردات والتي تُرجمت بمعدل انفتاح منخفض للاقتصاد التركي على العالم الخارجي. وهو ما يفسره التدهور الذي حصل في شروط التبادل التجاري مما أدى إلى انتقال الفائض إلى عجز منذ 1974 بسبب الصدمة البترولية مما يعكس الزيادة في تكاليف الواردات النفطية مقترنة بالركود في الصادرات.

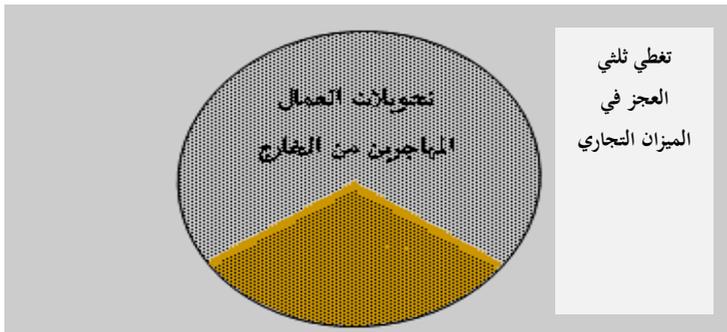
الشكل 1: التجارة الخارجية في تركيا خلال الفترة الممتدة من (1960-1999)



Source: office national de Planification

2.1.4. التحويلات النقدية للمهاجرين: تشكل تحويلات الأتراك المغتربين عاملاً مشجعاً في ميزان المدفوعات التركي حيث كانت تغطي ثلثي العجز التجاري التركي، وبعد 1974 انخفضت وغطت 20% فقط في 1977 ومنذ ذلك الحين يتم توجيهها إلى السوق السوداء، وما زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية هو لجوء الشركات إلى أسلوب التحويل المزدوج للحصول على احتياجاتها من المواد المستوردة.

الشكل 2: نسبة تغطية تحويلات المهاجرين للعجز التجاري قبل 1974



المصدر: من إعداد الباحثان

قامت تركيا بتصدير العمال في الستينات بدلاً من استيراد التقنية الغربية فازدهرت تراكمات رأس المال حيث وصلت إلى 2 مليار دولار عام 1973 وانخفضت إلى 1.42 مليار دولار بين 1974 و1977 بسبب الظروف التي كان يعاني منها الاقتصاد التركي آنذاك والتي شجعت على تنامي السوق الموازية مما أدى إلى انخفاض رؤوس الأموال الداخلة بشكل رسمي، كما استمر هذا الانخفاض في الفترة بين 1978 و1980 إلى 980 مليون \$ نظرًا لأزمة الديون التي كانت تعاني منها تركيا مما فاقم العجز في الميزان التجاري. وبعد 1980 حاول أوزيل بسياسته الخروج من هذه الوضعية مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد التركي في 1981 حيث بلغت الزيادة في نسبة الإيداعات في البنوك 89.3% أما مجموع ما بعته العمال الأتراك حتى شهر سبتمبر قدر بـ 928 مليار و 928 مليون \$ وهو ما يدل على انخفاض التعامل في السوق الموازية خلال هذه الفترة.

2.4. تركيا بعد 1980: سياسة التكييف الهيكلي والتوجه نحو الاقتصاد الحر: في 24 جانفي 1980

أعدّ برنامج استقرار اقتصادي تم به التخلي عن إستراتيجية التصنيع القائم على الاستيراد.

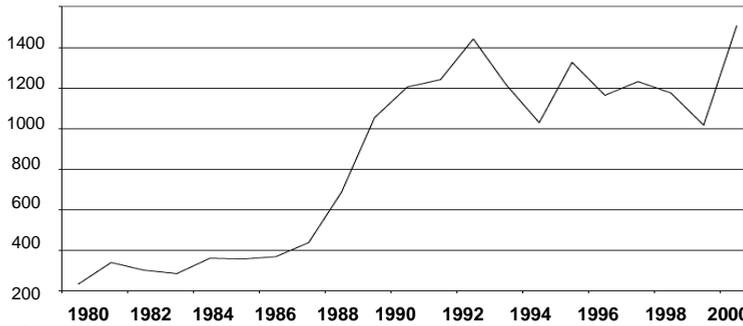
1.2.4. تحرير التجارة الخارجية التركية: (مشروع الليرة التركية القابل للتحويل): لقد كان الاعتقاد السائد

هو الدعوة إلى تحويل الاقتصاد التركي إلى اقتصاد حر حيث بدأت أربعة عمليات معقدة عام 1978 أهمها مشروع الليرة التركية القابل للتحويل. حيث ارتفع معدل تحرير التجارة التركية بعد نزع القيود الكمية على الواردات وتنفيذ سياسات تعزز الصادرات وكذا تبني سياسة سعر صرف مرن، وتظهر هذه الإصلاحات على نمو الصادرات والواردات بعد 1980، فتحرير التجارة الخارجية تم جنبًا إلى جنب مع التحرير المالي (التحويل الكلي لليرة التركية في 1989) وهي السنة التي تحققت فيها فائض بنسبة 4.167% لأول مرة في ميزان التجارة التركي، ومنذ ذلك الحين ومن أجل تعزيز تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصاد التركي والعملية التركية مبالغ في تقديرها، مما أدى إلى نمو قوي في الواردات كما هو موضح في الشكل (01). أما الخطوة الثانية في تحرير التجارة الخارجية لتركيا هي إنشاء الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي في جانفي 1996، عن طريق نزع القيود الجمركية عن الواردات التركية من الاتحاد الأوروبي، كما أمضت على اتفاقيات ثنائية للصرف الحر، مما يعني إعطاء حرية أكبر في مجال الصرف. ومن أجل تقليل تبعية تركيا للديون الخارجية التي

كانت في تزايد مستمر فإنّ الحكومة استثمرت في العمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتوظيفها مباشرة في مشاريع إنتاجية كما يلي.

2.2.4. الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد كان معدل IDE في تركيا منخفض قبل سياسة التحرير التي تم اعتمادها في بداية 1980، حيث نلاحظ من خلال الشكل 03 ارتفاع طفيف ل IDE سنة 1981 نظراً للانتعاش الذي عرفه الاقتصاد التركي في الفترة بين 1980-1981 ثم عاد إلى الانخفاض بين 1981 و1984 نظراً لتبعية تركيا للقروض الخارجية والعجز المالي التركي بين سنتي 1983 و1984، وعموما نجد أن تدفقات IDE كانت كبيرة بين 1980 و1989 وهي الفترة التي تميزت بتحرير الاقتصاد ورفع القيود على حركة رؤوس الأموال وكذا التحويل الحر لليرة التركية مما أدى إلى جذب أكبر نسبة من رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض خلال فترة التسعينات 1990 نظراً للأزمات التي مر بها الاقتصاد التركي خاصة أزمة 1994. ثم نلاحظ ارتفاع الاستثمارات الأجنبية بين 1995 و1996 على التوالي وهو ما يفسره دخول تركيا في الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، وأدى تحبظ الاقتصاد التركي في المديونية الخارجية والتضخم إلى انخفاض نسبة الاستثمار حتى 1999 والتي تعرف بسنة بداية مفاوضات دخول تركيا الاتحاد الأوروبي ما جذب المستثمرين من جديد إلى الدخول للاستثمار في تركيا لكن الأزمة النقدية الكبيرة التي أصابت الاقتصاد التركي بعد انهيار الليرة التركية جعلت أغلب المستثمرين الأجانب يتراجعون عن استثماراتهم.

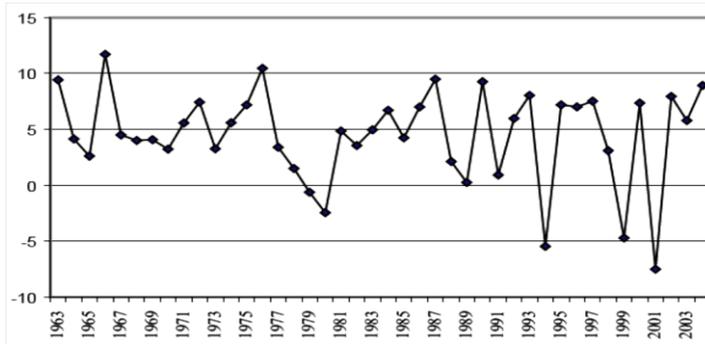
الشكل 3: الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا 1980-2000 مليون \$



Source: office national de planification.

3.2.4. الناتج المحلي الإجمالي: إنّ سوء إدارة الاقتصاد في الستينات أدى إلى خلق أزمة في 1969، حيث نلاحظ أن معدل نمو PIB كان مرتفعاً بين 1963 و1967 لأن تركيا لم تقبل بشروط FMI، ثم انخفض إلى دون الصفر وهو راجع إلى توجيه تحويلات المهاجرين إلى السوق السوداء، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية التي تغيرت بعد الأزمة البترولية والخروج من نظام بريتن وودز حيث لم تستطع تركيا التحكم في هذه الوضعية في ظل نظام الصرف الثابت والأسعار المدارة من قبل الدولة.

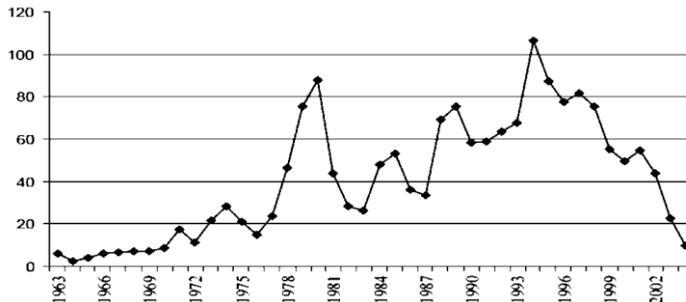
الشكل 4: معدل نمو PIB



Source : Banque Centrale de Turquie.

ومن جهة أخرى واجه الاقتصاد تضخمًا متسارعًا، حيث أن معدله قد وصل إلى أعلى مستوى بنسبة 90% سنة 1980 (الشكل 05) بسبب التمويل النقدي والعجز في الميزانية العمومية، وبسبب انخفاض قيمة الليرة التركية المرتبط بمستوى التضخم من جهة وفرض فوائد على المداخيل من جهة أخرى، بالإضافة إلى انخفاض مصداقية دولة تركيا من خلال تقارير مؤسسات التنقيط العالمية تزايد النفور منها.

الشكل 5: تطور معدل التضخم بالنسبة ل PIB



Source: Banque Centrale de la Turquie.

3.4. الانهيار الحاد لليرة التركية 1999-2001: في أواخر عام 2000 وبداية عام 2001، غرق الاقتصاد التركي في أزمة حادة ما أرغم تركيا على تعويم عملتها، وبهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تم وضع برنامج الحفض من معدل التضخم في جوان 1999 بمساعدة FMI الذي وافق على تقديم الدعم المالي، وهو متوقع للفترة 2000-2002 من أجل تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: أولاً: تخفيض معدل التضخم (أسعار المستهلك) إلى 25% و 12% و 7% في نهاية 2000 و 2001 و 2002 على التوالي، ثانياً: تخفيض معدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة جداً، ثالثاً: الرفع من معدل النمو الاقتصادي بالتوظيف الأمثل للموارد، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ركز هذا البرنامج على ثلاث محاور أساسية هي (y Gursel,2011p:06): الركيزة الأولى: استندت على تقييد السياسة المالية بهدف تخفيض العجز في الميزانية العمومية من أجل السيطرة على الدين العام وتخفيض نسبته من PIB لإمكانية دعمه؛ الركيزة الثانية: هي ضرورة استقلالية البنك المركزي التي تستند على إستراتيجية تخفيض معدل التضخم القائمة على "استهداف التضخم"، حيث يعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على مستوى معين من المصدقية والتي تم الحصول عليها بدعم من FMI؛ الركيزة الثالث: نظام مالي وسياسة نقدية تقييدية قائمة على أساس مجلس العملة ونظام الربط الإسمي (الربط بالدولار) من أجل التخفيف من سرعة انهيار الليرة التركية والرفع من مصداقيتها في مواجهة التضخم.

الجدول 1: مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في تركيا قبل وبعد عام 2001

2003	2002	2001	2000	1999	
5.3	6.2	-5.7	6.8	-3.4	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
18.4	29.7	68.5	39.0	68.8	معدل التضخم (سعر الاستهلاك) %
-2.5	-0.3	1.9	-3.7	-0.4	الميزان الجاري % PNB
44.1	63.5	99.1	38.0	106.2	معدل فائدة سندات الخزينة

Source: S. gursel, y. kocoglu, j-c. verez, croissance emploi et inégalités en Turquie, Revue Région et Développement n° 34, 2011, p: 07.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التعديل المراقب لليرة التركية قد سمح بتخفيض معدلات التضخم ورغم هذا التطور فقد أدى نظام الربط إلى ارتفاع معدلات الصرف الحقيقية ومن ثم تدهور الصادرات وميزان المدفوعات، وما زاد منه هو الوضع الاقتصادي العالمي (انخفاض الأورو مقابل الدولار بما يقارب 30% بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول) وبنهاية 2000 وصلت نسبة التضخم 40% أي 15 نقطة أكثر من التضخم المستهدف وهو ما سبب إعادة تقييم لليرة التركية ب 15% بالنسبة للدولار، والمغالاة في تقديرها بالنسبة للأورو ما أدى إلى ارتفاع كبير في الواردات وتضاعف العجز في الميزان التجاري. ■ فالسياسة النقدية المتبعة في إطار برنامج الاستقرار أدت إلى ظهور أزمة سيولة وارتفاع كبير في معدلات الفائدة ومن أجل مواجهتها قامت السلطات النقدية بالتخلي عن برنامج خفض من التضخم وكذا الربط الاسمي لليرة وترك سعر الصرف معوم (akat,2000, p: 270).

1.3.4. سياسة استهداف التضخم والانتقال إلى الليرة التركية الجديدة: لقد لعبت أزمة 2001 دوراً هاماً من حيث قيام تركيا باتخاذ خطوات نهائية وحاسمة في إكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق.

الشكل 6: معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة بين 2002-2018



Source: monetary and exchange rate policy for 2016, 9 december 2015, CBRT, Ankara, p: 02.

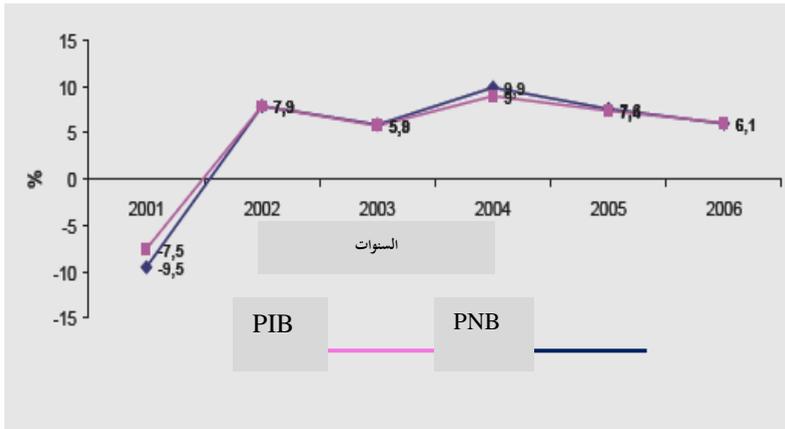
أولاً: سياسة استهداف التضخم:

تم وضع برنامج جديد في ماي 2001 للفترة 2002-2004 قائم على سياسة نقدية جديدة هي سياسة استهداف التضخم والترك النهائي لنظام الصرف الثابت بهدف تحقيق إمكانية الدخول للاتحاد الأوروبي وإعادة الثقة المفقودة على المستوى العالمي وإصلاح ما حدث بعد الأزمة الأولى. حيث نلاحظ

أنه منذ بداية النظام النقدي الجديد انخفض معدل التضخم بسرعة كبيرة (الشكل 06) من خلال بلوغ التضخم المستهدف قبل مواعده خلال السنوات الثلاث الأولى وأقل من القيمة المستهدفة مما جعله أكثر مصداقية وبعد 2005 استمر في الانخفاض لكن بدرجة أقل مقارنة بالسنوات الماضية، ومع ذلك فالمعدلين أصبحا قريبين جدًا وهو ما يقوي ثقة المستثمرين في السياسة النقدية متوقعين استمرارية هبوط معدل التضخم ونجاح هذا البرنامج.

أ. النمو الاقتصادي بعد استهداف التضخم: منذ بداية فترة استهداف التضخم الضمني نلاحظ أن PIB و PNB يزداد وينمو بشكل كبير، حيث أن معدلات النمو التي كانت سلبية بعد أزمة 2000 و 2001 أصبحت إيجابية في السنة الأولى من تبني سياسة استهداف التضخم (ارتفع PIB من -7.5% إلى 7.9% وارتفع PNB من -9.5% إلى 9.9%) وواصلت نموها إيجابيًا في ظل هذه السياسة.

الشكل 7: معدل نمو PIB و PNB

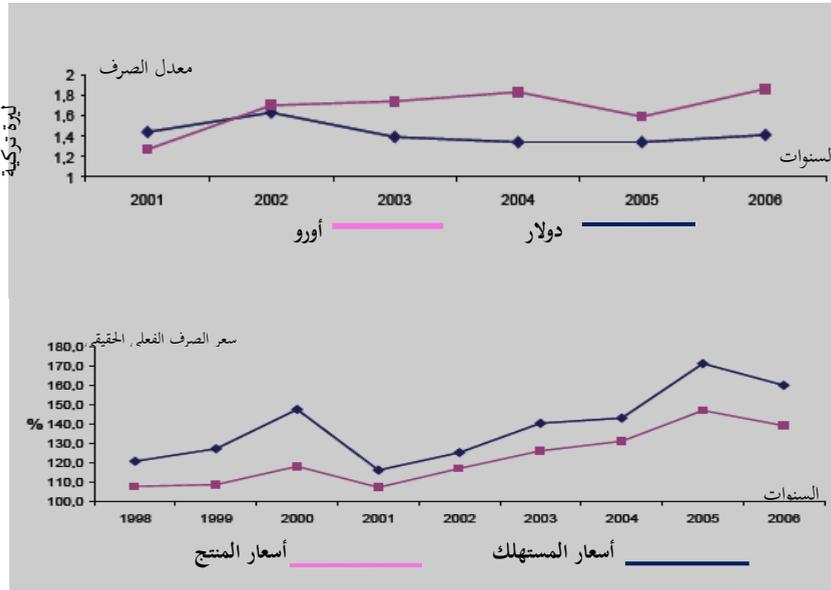


Source: Le Trésor de la Turquie.

ب. سعر صرف الليرة وسوق الصرف بعد استهداف التضخم: في إطار هذه السياسة لم يعد سعر الصرف مرتبط اسميًا بل أصبح عائماً في ظل نظام صرف حر، حيث يحاول البنك المركزي التدخل في الوقت اللازم من أجل حماية الليرة التركية، فمنذ بداية نظام استهداف التضخم تدخل البنك المركزي التركي 21 مرة في السوق بشراء وبيع العملات الصعبة، وبصرف النظر عن المشتريات والمبيعات النظامية

فقد تمكن من جعل أسعار الصرف الاسمية أقل تقلبا.

الشكل 8: تطور سعر الصرف

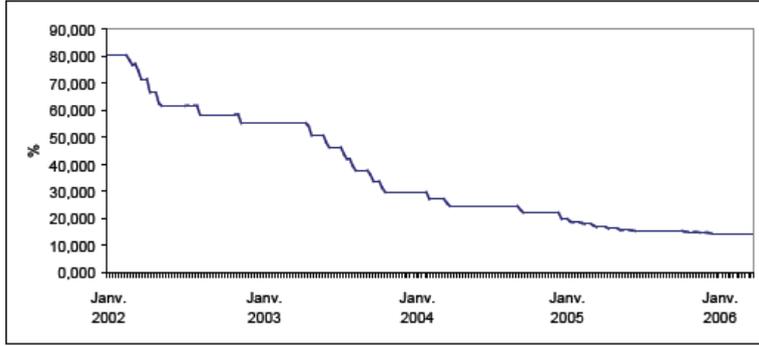


Source : Banque Centrale de la Turquie

إنّ تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي بتسعير غير مباشر يعتبر كمؤشر لوضعية سوق الصرف الأجنبي وقوة المنافسة التجارية على المستوى العالمي محسوب وفق أسعار المستهلكين وأسعار المنتجين في نهاية السنة، حيث نلاحظ من خلال الشكل 09 أنه بعد أزمة 2000 مباشرة حدث انخفاض كبير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي وهو ما يظهر الانهيار الكبير في الليرة التركية، ولكن خلال مدة استهداف التضخم الضمني ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ومنه ارتفع قيمة الليرة التركية وهو ما أعطى قدرة تنافسية أكبر لتركيا على المستوى العالمي، ولكن في 2006 انخفضت تنافسية تركيا نظرًا لانخفاض الليرة التركية وانهار سعر صرفها الحقيقي الفعلي بسبب ارتفاع أسعار البترول.

ج. معدل الفائدة بعد استهداف التضخم: نلاحظ أن معدلات الفائدة قد ارتفعت خلال أزمتي 2000 و2001 بشكل كبير، ومنذ أن أصبح البنك المركزي يتمتع بالاستقلالية بدأ يستخدم سعر الفائدة اليومي كأداة في سياسة استهداف التضخم وتخفيضه تدريجيًا.

الشكل 10: تطور سعر الفائدة اليومي

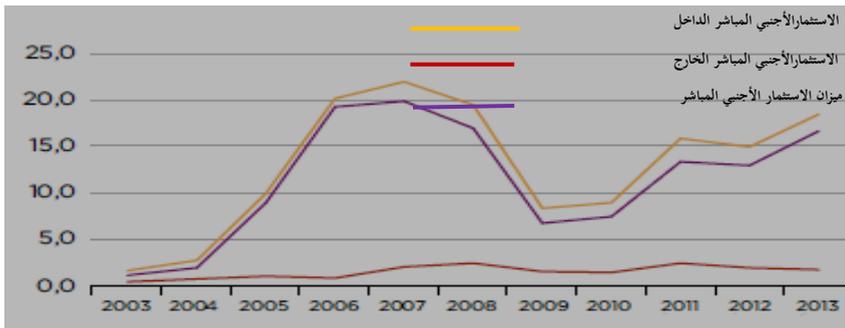


Source : Banque Centrale de la Turquie

نلاحظ أن معدل الفائدة الذي كان مرتفعًا جدًا انخفض تدريجيًا في ظل تبني سياسة استهداف التضخم حيث وصل 10% خلال فترة استهداف التضخم الصريح، ما يعني أنه خلال فترة استهداف التضخم الضمني لم يكن لدى البنك المركزي التركي أي إشكال في مراقبة أسعار الفائدة قصيرة الأجل من خلال عملياته في سوق النقد بفضل التطورات الإيجابية التي قلصت من مخاطر الإقراض حيث أصبحت آجال الاستحقاق أطول مما أدى إلى انخفاض تدريجي في أسعار الفائدة على المديين المتوسط والطويل.

د. حركة رؤوس الأموال بعد استهداف التضخم: نلاحظ من خلال الشكل أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تركيا في الفترة من 2003 حتى 2008 كان في ارتفاع مستمر في حين أن الاستثمار الخارج يكاد ينعدم وهو ما يفسره برنامج الاستقرار الذي طبقته تركيا بعد أزمة 2001.

الشكل 11: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين 2003 و2013 (مليار \$)



Source: le prince Philippe, la Turquie, mission économique d'agence pour le commerce extérieure, 15 au 19 octobre 2012, p: 28.

ثانيا: سياسة حذف الأصفار والانتقال إلى الليرة التركية الجديدة: لم تخرج الليرة التركية عن وظيفتها كوسيلة للدخار بل عن كونها وسيلة للمبادلة (Irfan Civcir, 2003, p: 21) ومن المعروف أن الضعف الذي تتعرض له الأوراق النقدية لا بد أن تؤثر مع الزمن على الاقتصاد الحقيقي ليؤدي إلى انهياره فيما بعد، فمن أهم خطوات الإصلاح الاقتصادي في تركيا هي عملية حذف الأصفار من عملتها.

الجدول 2: سعر الصرف الرسمي لليرة التركية مقابل الدولار (1966-2010)

السنوات	1966	1980	1995	1996	2001	2004	2005	2007	2008	2009	2010
ليرة تركية	9	90	45000	107000	165000	135000	جديدة 1.29 ليرة	جديدة 1.26 ليرة	جديدة 1.55 ليرة	1.48 ليرة	1.42 ليرة

المصدر: البنك المركزي التركي.

قررت الحكومة التركية تغيير العملة لثلاثة أسباب رئيسية هي (عبد الحسين جليل الغالي، 2016، ص: 62): تدني المصدقية والثقة في الليرة التركية، التعامل مع عشرات ومئات الآلاف والملايين هو أسهل بكثير من التعامل مع الملايين والمليارات والتزليونات ويمكن التحكم فيها؛ أرقام متعددة تسبب مشاكل مع المحاسبة ومعالجة البيانات ونظم الدفع والبرامج الإحصائية المصممة لعملات أصغر الأمر الذي انعكس على رفع 6 أصفار وليس أقل حتى يتم التغلب على تلك المشاكل. وقد تم الوصول إلى الليرة التركية الجديدة كما يلي: في عام 2003 بدأت الاستعدادات لإعادة تسمية العملة عن طريق حذف ستة أصفار من الليرة التركية وإصدار عملة جديدة هي الليرة الجديدة (New Lira) تم تنفيذه في جانفي 2005 وبقيت الأوراق النقدية والعملات المعدنية القديمة حتى نهاية عام 2005، وتكونت فئات الأوراق النقدية الجديدة من 5، 10، 20، 50 ليرة تركية جديدة والعملات المعدنية 1، 5، 10، 25، 50 قروش والفئات الكبيرة من العملة.

ثالثا: العودة إلى التسمية القديمة لليرة التركية بعد الأزمة المالية العالمية: أصدرت تركيا في عام 2009 عملة جديدة أبقّت فيها على اسم الليرة فقط وحذفت كلمة الجديد منها دون تغيير في الأصفار

وسميت بالليرة التركية بدل من الليرة التركية الجديدة مع تصميم أوراق نقدية جديدة وقطع معدنية بأحجام جديدة وكان التغيير بالتسمية فقط والغاية من هذه العملية هي العودة إلى الاسم الأصلي للعملة وهو الليرة وزيادة تأمينها وصعوبة تزويرها، وفي 01 جانفي 2010 اختفت الليرة التركية تماما من السوق. وفي مارس 2015 هبطت الليرة إلى أدنى مستوياتها مقابل الدولار حيث خسرت 11.4% من قيمتها وهو ما دفع البنك المركزي التركي لإبقاء معدلات الفائدة دون تغيير، وحتى إجراء الانتخابات الرئاسية التركية خسرت العملة التركية أكثر من 20% من قيمتها مقابل العملات الأوروبية والأمريكية وفي 2 نوفمبر 2015 وصلت الليرة إلى أعلى مستوياتها إثر فوز حزب الرئيس الإسلامي رجب طيب أردوغان في الانتخابات التشريعية التي جرت حينها، حيث ارتفع سعر الليرة التركية 4% وبلغ 2.78 ليرة للدولار و3.07 ل يورو، وفي أبريل 2016، أعلن البنك المركزي التركي عن انتهاء فترة تبادل العملة التركية القديمة ذات الأصفار الستة مع نهاية العام، ورسميا فقدت العملة القديمة صلاحيتها حيث لم يعد بإمكان المواطنين الأتراك منذ ذلك التاريخ تغيير العملات الموجودة في حوزتهم.

5. استحداث دينار جزائري جديد عملية معقدة يمكن للجزائر اجتيازها بنجاح بالاستفادة من التجربة التركية:

1.5. مراحل تطور قابلية تحويل الدينار الجزائري: مرّ نظام الصرف بالجزائر بالمرحلة التالية:

1.1.5. فترة نظام الصرف الثابت: عرفت الجزائر ثلاث سياسات صرف هي (JORADP, 1963):

المرحلة الأولى 1962-1963 الانتماء إلى منطقة الفرنك الفرنسي: حتى عام 1963 كانت الجزائر جزءًا من منطقة الفرنك التي تحكمها قاعدة التحويل الكلي للعملة الوطنية. وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في احتياطي النقد الأجنبي وهروب رؤوس الأموال واختلال التوازن في ميزان المدفوعات مما دفع إلى ترك الجزائر لمنطقة الفرنك وإدارة سياستها النقدية وسياسة الصرف بشكل مستقل.

المرحلة الثانية 1964-1973 الربط بالفرنك الفرنسي: تم إنشاء الدينار الجزائري في 1964 بما يعادل 0.18 غ من الذهب وبنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي إلا أنّ ضعف هذا الأخير سنة 1969 أدى إلى انخفاض مستمر للدينار الجزائري وهو ما أدى إلى خروج الجزائر نهائيًا من منطقة الفرنك الفرنسي.

المرحلة الثالثة 1974-1994 نظام صرف ثابت بالنسبة لسلة من العملات: بهدف تجنب الصدمات تم تبني نظام صرف ثابت بالنسبة لسلة مكونة من 14 عملة في 1973 تمثل العملات الأهم في هيكل المبادلات التجارية والمالية، واستمر هذا النظام إلى غاية سنة 1994.

2.1.5. فترة نظام الصرف الوسيط: بعد الأزمة البترولية تم التوجه إلى اقتصاد السوق بإدخال تعديل

على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى المستوى التوازني كما يلي (Benbouziane .M, 2002, p: 17):

سياسة الانزلاق التدريجي للدينار: هو تدبير اتخذته السلطات بهدف تخفيض قيمة العملة الوطنية بشكل مستمر ودون الإعلان عنها لمدة طويلة من نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992، وهكذا ارتفع

الدولار/الدينار من 4.82 في عام 1987 إلى 12.19 في عام 1990 و 17.7 نهاية مارس 1991.

سياسة التخفيض الصريح للدينار: في 30/09/1991 تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% للدينار ليصل 22.5 دينار للدولار الواحد، مما جعل سعر صرف الدينار في السوق الرسمية أقرب إلى سعر السوق الموازية، لكن أول تخفيض في قيمة العملة لم يحقق أهداف السلطات النقدية مما اقتضى تخفيضاً آخر بمقدار 40.17% في 1994 ليصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$. وهو بمثابة بداية نجاح التحويل التجاري للدينار وتحرير التجارة الخارجية ونظام سعر الصرف.

مجالس العملة: تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات ليعوض بنظام جلسات

التثبيت "Fixing" بداية من 1994/10/01، والتي تضم ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف

بنك الجزائر ويتم تحديد سعر صرف الدينار عن طريق المناقصة عند أقل عرض.

3.1.5. فترة نظام الصرف المعموم المدار: في ظل هذا النظام تم مايلي:

إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك: انطلق نشاطه رسمياً في 02/01/1996 مع إجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته.

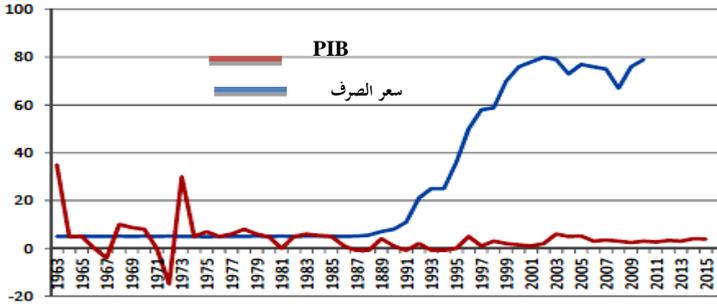
قابلية تحويل الدينار الجزائري: مع بداية تحرير التجارة الخارجية في سنة 1990 تم كذلك تعزيز قابلية تحويل الدينار فيما يخص عمليات التحويل الجارية إلى غاية سنة 1991، وفي ظل تبني نظام الصرف المرن تم تحرير المدفوعات في 1994 على جميع عمليات الاستيراد، وفي جوان 1995 تم السماح للمقيمين بتحويل الدينار إلى عملات أجنبية إذا تعلق الأمر بالمعالجة الطبية في الخارج أو مواصلة الدراسة بشرط أن يكون الملف مرفق ببيانات تثبت الوجهة والغرض، مع وضع سقف للتحويل لا يمكن للمستفيد أن يتجاوزها، وفي 1997 رخص البنك المركزي للمسافرين إلى الخارج القيام بعملية التحويل في حدود مبلغ سنوي معين، كما رخص لطالبي العملات الأجنبية من أجل الدفع أو التحويل فيما يخص المعاملات الجارية ما عدا تحويلات رؤوس الأموال. وفي جانفي 2003 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تتراوح بين 2 و 5 % بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، وفي 2008 قام كذلك بتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في العالم من أجل حماية الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية العالمية.

2.5. سعر الصرف والوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال تبني نظامي الصرف الثابت والمرن:

يمكن التطرق في هذه النقطة إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي ترتبط بسعر صرف الدينار فيما يلي:

1.2.5. سعر الصرف ونمو الناتج المحلي الإجمالي PIB: نلاحظ من الشكل 12 أن تقلبات سعر الصرف أدت في أوائل التسعينات إلى انخفاض في نمو PIB، ومنذ أزمة الديون في 1983 وانخفاض أسعار النفط في 1986 تباطأ النمو بدرجة كبيرة إلى متوسط سنوي قدره 1.4 % بين عامي 1986 و1990، في حين أن سنوات 1966 و1987-1994 كان فيها معدل النمو سلبياً وقد عرف سوق الصرف تقلبات كبيرة بعد التخلي عن نظام الصرف الثابت في 1995، وخلال تبني نظام الصرف المرن استقر معدل النمو بين 3% و4%.

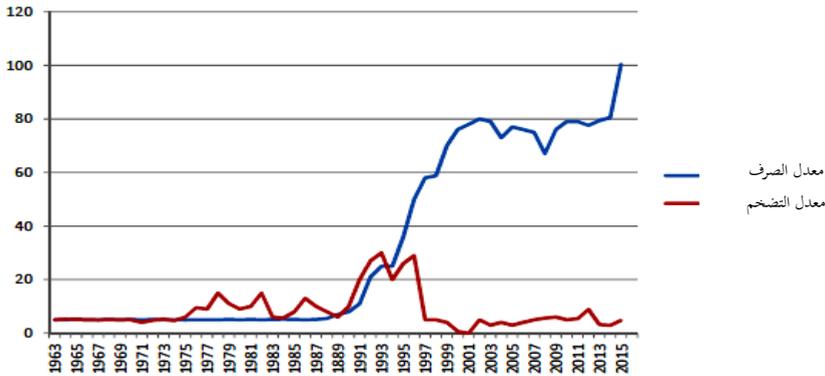
الشكل 11: تطورات الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف (دج/\$) بين 1963 و2015



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معلومات من البنك العالمي.

2.2.5. سعر الصرف والتضخم: خلال تبني نظام الصرف الثابت تميز الاقتصاد الجزائري بثبات معدل التضخم واستقراره وبعد الانتقال إلى الربط بسلة من العملات نلاحظ تذبذب معدلات التضخم بالارتفاع والانخفاض بين 1973-1990 وبين 1990-1991 حيث لم تؤدي التخفيضات المتتالية في قيمة العملة إلى ارتفاع التضخم فحسب بل زادت معه خدمة الدين، ومن أجل مواجهة ذلك لجأت السلطات إلى خلق النقود، حيث بلغ معدل التضخم السنوي في نهاية عام 1992 نسبة 28%.

الشكل 13: تطور معدلات التضخم وأسعار الصرف (دج/\$) في الجزائر بين 1963-2015



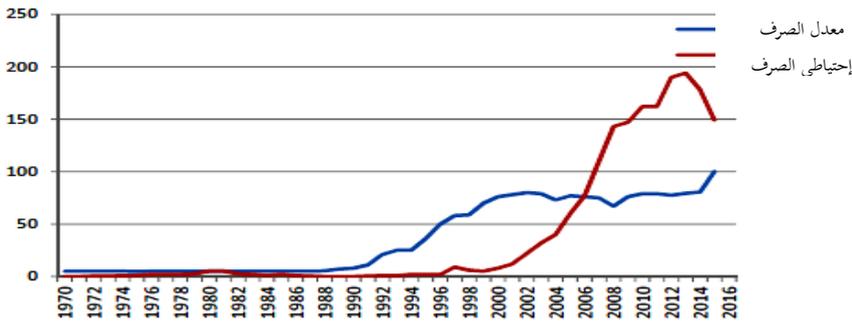
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معلومات من البنك العالمي

وفي ظل تبني نظام الصرف المرن انخفضت معدلات التضخم من 20% إلى 15% و 6% في 1994 و1996 وفي 1997 على التوالي وهو ما يدل على أهمية التحرير في تخفيض معدلات التضخم، والفترة بين 1998 و2002 تميزت بانخفاض مستمر في التضخم، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الأسعار

الدولية للمواد الغذائية الأساسية وكذا ارتفاع أسعار البترول الذي حسن من وضعية ميزان المدفوعات وكذا احتياطي الصرف الأجنبي، وفي 2003 تخطى معدل التضخم 3.96% بسبب الارتفاع في الأسعار في عدة قطاعات كالزراعة والخدمات والمواد الغذائية بدرجة أقل بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

3.2.5. سعر الصرف واحتياطي الصرف: خلال الفترة 1970-1995 كانت احتياطات الصرف تتأرجح بين 2.82 و0.15 مليار دولار، وكان بنك الجزائر يتحمل جزء كبير من هذه الاحتياطات من أجل الحفاظ على سعر الصرف عند المستوى المطلوب وهو ما أنقص من حجمها ومنذ انتعاش أسعار النفط في 2000 تمكنت الجزائر من تحقيق فوائض في المدفوعات الخارجية سمحت لها ببناء احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي حيث ضاعفتها من 11.91 مليار دولار عام 2000 إلى 204 مليار دولار عام 2014 وترتبط هذه الزيادة ارتباطاً وثيقاً بارتفاع أسعار النفط من 20 دولار للبرميل في أوائل 2000 لتصل إلى الذروة عام 2008 بـ 150 دولار للبرميل (Moudene.N, 2003, p: 38).

الشكل 14: تطور احتياطي الصرف الجزائري في ظل نظامي الصرف الثابت والمرن بين 1970-2016



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معلومات من البنك العالمي.

والانخفاض الكبير في أسعار النفط بعد أزمة الرهن العقاري إلى 52 دولارا للبرميل في الربع الأول من 2009 أدى إلى انخفاض كبير في حصيلة صادرات البلاد مما أدى إلى انخفاض حاد في الإدخارات المتراكمة وإلى انخفاض مماثل في احتياطات النقد الأجنبي. وبلغ حجم الاحتياطات بعد تراجع أسعار البترول في نهاية 2015 نحو 144.1 مليار دولار، ثم 114.1 مليار دولار في 2016 مع انخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري بسبب قرار اقتراض الدولة من بنك الجزائر من خلال خلق كتلة نقدية دون

مقابلات، كما صرح محافظ بنك الجزائر في مشروع قانون المالية لسنة 2018 بأن مبلغ احتياطي صرف الجزائر بلغ 102,4 مليار دولار نهاية شهر سبتمبر 2017، وحسب توقعاته فإنه من المتوقع أن يبلغ قيمة 85,2 و 79,7 و 76,2 مليار دولار مع نهاية سنة 2018 و 2019 و 2020 على التوالي.

3.5. وضعية سعر صرف الدينار الجزائري في إطار هيمنة سوق الصرف الموازية: نتطرق فيه إلى:

1.3.5. أسباب تنامي سوق الصرف الموازية في الجزائر: أهمها: المركزية في الحصول على العملة الصعبة؛ تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة؛ الصعوبة الكبيرة التي تواجه المستوردين في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية؛ القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود؛ كما ضاعفت أزمة البترول في 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية القيود المفروضة على عمليات الاستيراد وعمليات الصرف؛

2.3.5. مصادر تمويل سوق الصرف الموازي في الجزائر: تتمثل في المغتربين والمتقاعدين المغتربين؛

العمال الأجانب؛ السواح؛ بالإضافة إلى مصادر أخرى كالتهريب والتجارة بالأسلحة؛

3.3.5. سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تواجد سوق الصرف الموازية: نلاحظ من خلال

الجدول الموالي عدم وجود سوق موازية للصرف قبل 1974 وبسبب القيود المفروضة على المتدخلين في سوق الصرف الرسمي بالإضافة إلى سياسة إحلال الواردات خلق سوق للصرف الموازي، فالفترة من 1964 إلى 1989 عرفت استقرار في سعر الصرف الرسمي وارتفاع في سعر الصرف الموازي بين 1977-1987 بسبب انخفاض أسعار البترول ومن ثم انخفاض احتياطات الصرف ومن ثم زيادة الطلب على العملة، وبعد 1990 أدى التسلسل في تخفيض قيمة العملة إلى انخفاض حاد في قيمة الدينار، كما انخفض أن سعر الصرف في السوق الموازي من 14.20 في 1996 إلى 12.50 في 2000 وهو ما يفسره ارتفاع قيمة الدينار بعد إقرار عملية التحويل الجزئي في 1991 وإدراج قسيمة القرض المستندي القابل للتحويل الكلي للدينار في 1995 وإقرار إنشاء مكاتب الصرف 1993 وارتفاع أسعار البترول في 2000.

الجدول 3: سعر صرف الدينار الجزائري الرسمي والموازي بالنسبة للفرنك الفرنسي

2000	1996	1994	1991	1989	1987	1984	1980	1977	1974	-1964 1970	
10.80	10.71	7.98	4.13	1.38	0.80	0.61	0.62	1.3	1.0	1.0	سعر الصرف الرسمي
12.50	14.20	12.50	7.00	6.00	4.0	4.0	2.0	1.5	1.1	-	سعر الصرف الموازي

Source: BOUCHETA Yahia, **Etude des facteurs déterminant du taux de change du Dinar Algérien**, Thèse pour l'obtention de doctorat Es-sciences en Sciences Economiques, UNIVERSITE ABOU-BAKR BELKAÏD, TLEMCEN, 2013-2014, p: 74.

نلاحظ من الجدول أدناه أن سعر الصرف عرف استقرارًا ابتداءً من سنة 2005، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازية 94.5 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمي ويمكن إرجاع ذلك إلى قانون منع استيراد السيارات الأقل من 3 سنوات وكذا قرار 2004 المقر برفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي. أما بين 2007-2013 نلاحظ أن سعر الصرف الرسمي ارتفع من جديد نتيجة لارتفاع الأورو مقارنة بالدولار، بالإضافة إلى الزيادة في الأجور وكذا مؤخرات الزيادة في الأجور بأثر رجعي. هذا الفرق الكبير بين سعري الصرف الرسمي والموازي يمكن تفسيره بعدم قابلية الدينار للتحويل بالإضافة إلى الكتلة النقدية الكبيرة المتداولة في السوق الموازية.

الجدول 4: تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للفترة 2001-2013

(الوحدة: أورو والدينار الجزائري)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2002	2001	
103	103	106	93	101	107	99.70	93.60	96	86	78	72.25	سعر الصرف الرسمي
141	150	142	127	125	120	105	100	94.5	120	96	85	سعر الصرف الموازي

المصدر: فارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص: 143.

6. خاتمة

إنّ التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال بشكل مرتفع يجبر السلطات النقدية على أن تُدخل مرونة في سعر صرف عملتها من أجل تفادي حدوث توتر وانحيار في العملة كما حدث في الاقتصاد التركي، لذا قررت تركيا أن تضطلع بإصلاح العملة بسبب وجود فجوة كبيرة بين سعري الصرف الرسمي والموازي قبل الدخول في أي إصلاحات موجهة نحو السوق لمواصلة تعزيز الإطار الاقتصادي ككل، فكانت الخطوة الأولى هي توحيد سعر الصرف وتوحيد السوقين بنجاح، فكلما زاد اعتماد السكان على العملة المحلية زادت سيطرة الحكومة على السياسة الاقتصادية الكلية، ومنه يمكن اتخاذ ما قامت به تركيا في الفترة 2002-2006 من إصلاح كلي ومنظم لنظام عملتها كنموذج للجزائر. فإذا كان خلق عملة جديدة وجعلها قابلة للتحويل بشكل كلي في ظل نظام صرف مرن مرفوق بتحرير حسابات رأس المال ووجود احتياطي صرف كافٍ لن يشكل ذلك خطرًا على وضعية الاقتصاد الوطني وهو ما يؤكد صحة الفرضيات المطروحة.

7. قائمة المراجع:

- وليد صافي و أنس البكري. (2009). الأسواق المالية الدولية. الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
سعود جايد مشكور العامري. (2008). المالية الدولية. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

قارة ملاك. (2010). إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة.

عبد الحسين جليل الغالي و رجاء جابر عباس. (2016). الإصلاح النقدي في تركيا وسياسة حذف الاصفار من الليرة. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، (8).

AKAT, A. S. (2000). The political economy of Turkish inflation. *Journal of International Affairs*, 54(1).

Banque Centrale de la Turquie.

Benbouziane , M & Ziani, T.(2000). Marché de Change Informel et Mésalignement: Le cas du Dinar Algérien, *Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, revue d'économie et de management, Université de Tlemcen.*

Benjelloun, M. (1994). la convertibilité du dirham, rapport de recherche présenté à la faculté d'études supérieures en vue de l'obtention du grade de maitrise ès sciences, université de Montréal.

BOUCHETA, Y. (2014). Etude des facteurs déterminant du taux de change du Dinar Algérien, Thèse pour l'obtention de doctorat Es-sciences en Sciences Economiques, UNIVERSITE ABOU-BAKR BELKAÏD, TLEMEN.

Gursel, y. kocoglu, j-c. (2011). verez, croissance emploi et inégalités en Turquie. *revue région et Développement*, (34).

Irrfan, C.(2003). Dollarization and its Long - run determinants in turkey, forthcoming in middle east economics series, Emerald Group Publishing Limited, Ankara..

JORADP, Décret n 63-111 du 19 10 1963, relatif à l'autonomie de la politique monétaire.

La convertibilité du dirham Marocain, vu le 06/06/2015, disponible sur le site:

[the/%20convertibility//%20convertibilit/%c3%A9%20du%20dirham.pdf.](#)

- le prince Philippe, la Turquie, mission économique d'agence pour le commerce extérieure, 15 au 19 octobre 2012.
- kiguel, M., & parallel. S. (1995). exchange rates in developing countries, the world bank research observer, 10(1).
- Monetary and exchange rate policy for 2016, 9 decembre 2015, CBRT, Ankara.
- Moudene. N. (2003). Politique monétaire et politique de change: liens et adéquation – cas de l'Algérie -, Mémoire de fin d'études, Ecole Supérieur de Banque, Alger.
- Nsouli, S., & Guitain, M. (1996). currency convertibility in the middle east and north Africa, a seminar sponsored by IMF Institute papers on policy analysis and assessments, Books and Analytical Papers. Office national de Planification.
- Pawel H. (1985). Dembinski, l'inconvertibilité est-elle un obstacle aux échanges entre les économies planifiées de l'europe de l'est et les économies de marchés?, revue d'études comparatives Est-Ouest, 16(4)
- Perrault. J. F. (2002). Art. Les flux de capitaux privés vers les économies de marché émergentes, Revue de la Banque du Canada.
- El kadhi, Z. (2011). convertibilité totale du dinar enjeux et défis, Institut Tunisien de la compétitivité et des études quantitatives.